الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.349

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٤٩**

الأربعاء ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سيك ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تنظيم العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تشرع الهيئة في سماع بيانات الوفود خلال المناقشة العامة، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء للجدول الزمني للاجتماعات على النحو المبين في الوثيقة A/CN.10/2015/CRP.1/REV.1، التي تم توزيعها في القاعة. وكما يذكر أعضاء الهيئة، يستند الجدول إلى الممارسة المتبعة في السنوات السابقة، حيث نخصص عدد اجتماعات لكل فريق عامل على أساس التساوي. وسيتم تخصيص تسعة اجتماعات لكل فريق عامل هذا العام.

هل لي أن أعتبر أن الهيئة ترغب في أن تحيط علما بالجدول الزمني للجلسات على النحو المبين في الوثيقة A/CN.10/2015/CRP.1/REV.1؟

تقرر ذلك.

المناقشة العامة (تابع)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل الهيئة الآن مناقشتها العامة بتناول قائمة أسماء المتكلمين المسجلين لأخذ الكلمة خلال المناقشة العامة. وأود أن أحث الوفود التي لم تسجل أسماءها بعد في قائمة المتكلمين على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ومن أجل إتاحة أطول فترة زمنية ممكنة لنا خلال المناقشة العامة، أقترح أن نحافظ على ممارسة استخدام قائمة المتكلمين المتجددة، وهي مفتوحة حاليا لجميع الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة. وأود أيضا أن أذكّر جميع الوفود التي سبق أن سجلت اسمها على القائمة، أن تأخذ في الاعتبار أن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي أن تكون على استعداد لأخذ الكلمة في أي وقت، ربما حتى قبل الموعد المحدد لها أصلا للتكلم.

وأود أيضا أن أذكّر الوفود بأننا سنتّبع الشكل المعمول به فيما يتعلق بمدة البيانات وهو ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، السفير فودي سيك، على قيادته في تنظيم المناقشة العامة، والسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على البيان الذي أدلت به قبل يومين (انظر A/CN.10/PV.344) والذي أسهم إسهاما كبيرا في الطابع البنّاء والشامل لمداولاتنا اليوم. وأؤكد لكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب والأمانة العامة، دعم وفد جورجيا الكامل كي تتوصل هذه الدورة إلى نتائج ناجحة.

ويشكّل انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيات، علاوة على خطر الإرهاب النووي، تهديدا خطيرا للأمن البشري. فهذه مشكلة ذات طابع عالمي وغير متجانسة وتتطلب مستوى عاليا من التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، ينبغي التشديد على جعل أحد الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي الامتثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها في الترتيبات الدولية ذات الصلة من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وما تزال جورجيا ترى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي العنصر الجوهري في الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونرى أن مصداقية المعاهدة تكمن في التنفيذ الفعال لركائزها التي يعزز بعضها بعضا. ونأمل أيضا أن يتحقق النجاح للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بوصفه أحد أهم الأحداث في جدول أعمال عام ٢٠١٥. ويتوقف ذلك النجاح على جهودنا وعزمنا على العمل والتداول بطريقة بناءة وتفادي عن الكيل بمكيالين. ومن جانبها، فإن جورجيا ملتزمة التزاما قويا بالعمل بصورة بناءة للتوصل إلى نتيجة إيجابية.

وفي ذلك السياق، فإن من دواعي سروري العميق أن أنوه إلى أن جورجيا قد نظمت – بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب شؤون نزع السلاح – نشاطا موازيا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بعنوان ”خطط العمل الوطنية الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية: مواجهة تحديات الأمن الدولي“. وأن جورجيا هي أول بلد اعتمد هذه الخطة. ونعتزم تنظيم اجتماعات مماثلة مع شركائنا في المستقبل.

ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه عنصرا هاما في آلية الأمن الدولي، لا يزال عاجزا عن الوفاء بولايته على نحو فعال. ولا ريب أنه ينبغي أن يكون لمؤتمر نزع السلاح نفوذ أكبر وأن يكون له أثر أكبر في مجال اختصاصه، وخاصة في ظل تدهور البيئة الأمنية الدولية. ولبلوغ ذلك الهدف، فإنه يجب علينا جميعا ألا ندخر جهدا لزيادة تنشيط هذا المحفل الفريد للمفاوضات، الذي أدى دورا هاما للغاية في وضع العديد من الصكوك الدولية الرئيسية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد شهدت السنوات الأخيرة الكثير من المناقشات بشأن عدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة للاستجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين. ونحن نتشاطر ذلك الرأي جزئيا. ونرى مع ذلك، آخذين في الاعتبار الطابع العالمي للمبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الهيكل الأمني، أن المشكلة الرئيسية تتمثل في مسألة عدم رغبة بعض البلدان في التقيد الصارم بالتزاماتها، وليس في عيوب النظام القائم بحد ذاته. وفي حالات بعينها، فإن من شأن عدم الامتثال أن يقوض نظام الأمن الحالي بطريقة لا رجعة فيها ويؤدي إلى آثار سلبية غير مرغوب فيها على نطاق واسع، وهو ما نشهده اليوم بالضبط .

لقد تم تجاهل الضمانات الأمنية المقدمة إلى أوكرانيا بموجب مذكرة بودابست بشأن انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين اعتدى الاتحاد الروسي – وهو أحد الدول الضامنة – بشكل مباشر على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وهذا تطور بالغ الخطورة وتنشأ عنه تهديدات وآثار

سلبية بعيدة الأثر على عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، في جملة أمور. ويشكّل الاحتلال المستمر للأراضي الأوكرانية التي توجد فيها مرافق ومواد نووية، علاوة على ضعف الرقابة المشروعة عليها تحديات إضافية للأمن الدولي.

وليست الحالة الأوكرانية هي الحالة الوحيدة الخطيرة التي لا تزال روسيا تمارس فيها انتهاكا ملموسا لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الأخرى بموجب القانون الدولي. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٨، شن الاتحاد الروسي حملة عسكرية ضد جورجيا على نطاق واسع، أسفرت عن احتلال أكثر من ٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية. ومما لا شك فيه أن احتلال أراضينا ذات السيادة، في انتهاك لاتفاق النقاط الست لوقف إطلاق النار المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٨، يمثّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، نظرا لأنه يوفر بيئة خصبة لجميع أنواع الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك انتشار وتكديس الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية أو النووية، علاوة على نقل الأسلحة التقليدية بطريقة غير مشروعة. وأود أن أذكّر الهيئة في ذلك الصدد، بأنه تم توثيق عدة محاولات للتهريب النووي عبر المناطق الجورجية المحتلة، وأنه قد أُبلغ المجتمع الدولي بها على النحو الواجب.

وفي الوقت الحالي يوجد نحو ١٢ ٠٠٠ جندي من قوات الاحتلال الروسية المنتشرة بصورة غير قانونية في جورجيا. وبالإضافة إلى الزيادة في عدد الأفراد، عمل الاتحاد الروسي أيضا على تحصين هياكله الأساسية العسكرية في الأراضي المحتلة، إلى جانب نشر معدات إضافية في قواعده العسكرية. وتشمل الهياكل الأساسية والمعدات العسكرية الروسية القواعد البحرية والمطارات والأسلحة الهجومية، كالدبابات وناقلات الجنود المصفحة والأسلحة من طراز غراد ومنظومات القذائف سطح – جو ومنظومات قاذفات صواريخ متعددة – أي ما يسمى الوحدات من طراز سميرش، ومدافع هاويتزر الذاتية الدفع، ومنظومات الدفاع الجوي ومنظومات إطلاق القذائف التكتيكية العملياتية من طراز سكاراب بي – المعروفة أيضا باسم توشكا يو – التي يمكن تزويدها بالرؤوس الحربية النووية والتقليدية على حد سواء. وبالإضافة إلى إنشاء القواعد العسكرية، تواصل روسيا تجديد وتطوير هياكل أساسية جديدة للنقل في الأراضي الجورجية المحتلة لتمكين موسكو من نقل القوات والمعدات بسرعة أكبر.

وعلى الرغم من الدعوة مباشرة لوقف إطلاق النار والانسحاب إلى مواقع ما قبل الحرب في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، واصلت القوات العسكرية الروسية على مر السنين توسعاتها في احتلال المنطقة وإقامة أسوار الأسلاك الشائكة وغيرها من العقبات الاصطناعية الأخرى على طول خط الاحتلال بهدف عرقلة اتصال السكان وتنقّلهم في كلا الاتجاهين، ضمن أمور أخرى. وربما تزداد التعزيزات العسكرية نتيجة لتنفيذ ما يسمى معاهدة التحالف والتكامل الموقّعة بين موسكو وأنظمة الاحتلال التابعة لها في الأراضي الجورجية

وتمثل هذه الوثائق خطوة أخرى نحو الضم الفعلي لمناطقنا.

وعندما يتعلق الأمر بتدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فإن ما يتعين على الاتحاد الروسي أن يفعله دون مزيد من التأخير هو الامتثال الكامل لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وترتيبات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك وثيقة هلسنكي الختامية ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وللالتزامات التي تعهد بها عندما وقّع على مذكرة بودابست واتفاق وقف إطلاق النار في آب/أغسطس ٢٠٠٨– وجميعها تتطلب من الاتحاد الروسي إنهاء احتلاله غير المشروع لأراضٍ سيادية في جورجيا وأوكرانيا.

وفي الختام، أود الاشارة إلى أنه من الواضح أن لا شيء كاملا على الإطلاق، بما في ذلك الهيكل الأمني. لكن نظراً للطابع العالمي للمبادئ الأساسية للنظام القائم، يجب أن نعترف

بأنه لم يستنفد قدرته على مواصلة تيسير الأمن والاستقرار وتعزيزهما. بيد أن هناك حاجة إلى الإرادة السياسية القوية والاستعداد للامتثال للقانون الدولي. وإلا فإن عملية التدهور ستصبح لا رجعة فيها، وستقوض الهيكل الأمني القائم على نحو لا يمكن إصلاحه.

السيد غاريدو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأن أتمنى لكم كل النجاح في أعمال هذا العام. وأود أيضاً أن أعرب عن التزامنا الراسخ بالمساهمة على نحو فعلي وإيجابي في نتائج المداولات. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للاعتراف علناً بالعمل الممتاز الذي تنجزه السيدة أنجيلا كاين على رأس مكتب شؤون نزع السلاح، وللإعراب عن شكرنا لها.

ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل إكوادور نيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/CN.10/PV.348). وأود الآن أن أضيف بعض الاعتبارات والأفكار المحددة من منظور وفد شيلي.

لطالما كانت شيلي وما زالت داعمة وداعية قوية لنزع السلاح العام الكامل، وتمشياً مع سياستها الخارجية فهي تؤيد إجراء مناقشة متعددة الأطراف وواسعة النطاق وشفافة وديمقراطية. وقد أُعرب بوضوح عن هذا النهج في المشاركة النشطة لشيلي في منتديات نزع السلاح والأمن الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويؤمن بلدي ايمانا راسخاً بمبدأ عدم تجزئة الأمن الدولي، أي أن جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، تتحمل مسؤولية مشتركة عن الإسهام في تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد والتعاون.

ونحن نؤيد الاقتراح بأن يُجري هذا المنتدى مناقشة أكثر تركيزاً، تكون قادرة على التحديد الدقيق لعناصر نزع السلاح التي تتيح لنا التنفيذ الكامل لمهمتنا في إصدار التوصيات وتجاوز ١٥ عاماً من الركود. ولم تنج هيئة نزع السلاح من الأزمة التي تواجه آلية نزع السلاح، وهي تعمل في إطار الصيغة الأكثر صرامة القائمة على قاعدة توافق الآراء، وتعزز المعنى الدائم لهذه الأداة ونطاقها بوصفها مبعثا للحوار ولإبرام الاتفاقات الشاملة.

وثمة هدف هام جدا لشيلي هو إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمات الدولية، وإرساء الديمقراطية في الممارسة المتعددة الأطراف. وتحقيقا لذلك، يجب أن نضيف أصواتاً مفقودة في هذه المناقشة. ومن المتوقع أن يضطلع المجتمع المدني بدور رئيسي في مسائل نزع السلاح، متجاوزاً القيود الإجرائية ومطالباً بالمزيد من المساءلة والشفافية من الجهات الحكومية الفاعلة. إن الرأي العام يطالبنا بنتائج ملموسة.

بالنسبة إلى شيلي، نزع السلاح النووي، في سياق أسلحة الدمار الشامل، هو المهمة الأكثر إلحاحاً نظراً لقدرتها التي لا مثيل لها على التدمير الذي يعرّض وجود البشرية بحد ذاته للخطر، وبالتالي فإن إدراجها في المناقشات الجارية في هذا المنتدى أمر أساسي. وكنا نود أن نتفق على نهج أكثر تركيزاً على الهدف لمعالجة هذه المسألة.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أننا في السنوات الأخيرة نجحنا في تعزيز الصكوك التي تنظم ميدان الأسلحة التقليدية والنهوض بها، وهي تمثل تقدماً كبيراً في القانون الدولي الإنساني، وتشكل تعبيرا واضحا عن مفهوم الأمن البشري الذي يضع البشر في محور عملنا. لذلك، نعتبر أيضاً أن من المهم تعميم التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

نحن لسنا سذّجا، ونعلم أن الافتقار إلى الإرادة السياسية هو الذي منعنا من المضي قدماً في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، كنا نود أن نرى بنداً ثالثاً يضاف إلى جدول الأعمال كطريقة لإدخال مسائل جديدة وملحّة في المناقشة المتعلقة بميدان نزع السلاح والأمن الدولي، واعتماد المرونة في نظام صار جامداً نتيجة صلة حتمية بين موضوعين يؤثر أحدهما في الآخر.

وفي الختام، أود أن أوجه نداء إلى جميع الوفود بأن تتبع نهجا عمليا وتتصرف بأقصى قدر من المرونة عند بداية دورة جديدة في أعمال اللجنة، بغية تحقيق نتائج ملموسة. وللقيام بذلك، سيدي الرئيس، يمكنكم التعويل على التزام وفدنا وتعاونه.

السيد غونزاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أهنئكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على انتخابكم. كما أهنئ نواب الرئيس المنتخبين حديثاً. وأتمنى لكم، سيدي، دورة مثمرة، وأؤكد لكم أنه يمكنكم الاعتماد على دعمنا الكامل.

نبدأ في هذا العام دورة السنوات الثلاث الجديدة لهيئة نزع السلاح، وهي ستسمح لنا بالتغلب على المأزق الذي ظللنا فيه طيلة سنوات عديدة جداً. وفي هذه الدورة الجديدة، يجب أن نبذل جهداً إضافياً ونعتمد نهجاً مرناً وعملياً يتيح لنا الخروج من الجمود الذي لا يسعنا تحمّله. ومن الضروري إيجاد مجالات يتحقق فيها توافق الآراء، مع التصميم على التوصل إلى اتفاقات.

إن المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيبدأ هنا في ٢٧ نيسان/أبريل. وتأمل إسبانيا أن يساعد المؤتمر على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونأمل أن يمكّننا من المضي قدماً في التنفيذ المتوازن لأركانها الثلاثة: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وبغية التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهذا هو هدفنا، يجب أن نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تجري تخفيضات تدريجية، وأن تنفذ تدابير الثقة والشفافية. لذلك، ندعو الدول، ولا سيما الدول ذات الترسانات الكبرى، إلى مواصلة المفاوضات بشأن نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نقدر تقديراً عالياً اقتراح الولايات المتحدة بالحد في المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية من الترسانات الاستراتيجية التي تتجاوز العتبة الدنيا.

وبالمثل، نناشد الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التوقيع والتصديق عليها من أجل تيسير بدء نفاذها على الفور. وندعو أيضاً إلى الحد التدريجي من دور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني. ونأمل من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم التزامها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ونطلب إلى الدول التي لم تلتزم بعد أن تتخذ خطوات للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد إسبانيا أيضا الولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/1299 بشأن البدء بإجراء مفاوضات حول إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى. فهذه الولاية تتسم بالمرونة ولا تستثني أيا من خيارات التفاوض، بحيث يمكن أن تبدأ العملية دون الحكم مسبقا على كيفية إجراء المفاوضات أو نتائجها النهائية. في هذه الأثناء، نشجع الدول التي لم تعلن بعد عن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية على أن تفعل ذلك باعتباره دليلا على التزامها.

وتؤيد إسبانيا إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، إذ تمثل خطوة أخرى أقرب إلى الهدف المتمثل في نزع السلاح الكامل. وفي هذا الصدد، نأسف لأننا لم نتمكن بعد من عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونأمل أن يتم انعقاده في أسرع وقت ممكن، وأن يساعد الشعور بالمسؤولية من قبل جميع الأطراف المعنية على إنجاحه.

كما تعلق إسبانيا أهمية كبيرة على الجانب الإنساني من ديباجة معاهدة عدم الانتشار، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بشأن النتائج المدمرة التي يمكن أن يحدثه أي تفجير نووي. فهذا أمر يكتسي أهمية كبيرة، ونشعر بأنه ينبغي أن نواجهه بصورة عملية من خلال عملية تدريجية لنزع السلاح النووي، وبالتالي فهو مسألة هامة جدا بالنسبة إلى هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

وثمة هدف آخر يتصف بالأهمية وينبغي أن نعززه هو كفالة استمرار الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة آمنة ومستقرة، واستخدامه السلمي بشكل عادل ومقبول على الصعيد المتعدد الأطراف. لذلك، ينبغي أن نعزز التدابير التي تشجع على الثقة والشفافية، بما في ذلك اعتماد مدونة لقواعد السلوك.

وينبغي ألا ننسى أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومنها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتتابع إسبانيا عن كثب نجاح عملية نزع الأسلحة الكيميائية في سوريا التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصورة مشتركة مع الأمم المتحدة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، لا تزال هناك بعض المسائل التي تبعث على القلق الشديد. لذا، نحن نؤيد الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في الهجمات التي استخدم فيها الكلور كسلاح كيميائي في العام الماضي، وربما في الأسابيع الأخيرة كذلك.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، سيشهد عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الأربعين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، والتمهيد للمؤتمر الاستعراضي الثامن المقرر عقده في عام ٢٠١٦. وتود إسبانيا أن تشير إلى الخطوات التي اتخذت نحو إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، التي تضم بالفعل ١٧٢ دولة طرفا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذها على الصعيد الوطني، في مجال العلم والتكنولوجيا ذي الصلة وفي تنفيذ تدابير الثقة والتعاون.

وأود أن أبدي نقطة إيجابية هنا بشأن أسباب الشعور بالارتياح في مجال الأسلحة التقليدية. إن بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، يمثل انتصارا يمكّن صادرات الأسلحة التقليدية من التقيد باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في البلدان التي تصدّر إليها. وما فتئت إسبانيا تساهم إسهاما نشطا في هذه العملية؛ فقد كنا من أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقتها، واتخذنا القرار بتنفيذها مؤقتا بمجرد أن وقّعنا عليها. كما شاركنا في العديد من الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف التي ترمي إلى تعزيز تنفيذها بشكل فعال. أما الوتيرة الجيدة للتصديق عليها – ٥٠ دولة صدقت على المعاهدة في فترة قصيرة – فتبين أنه لا يزال من الممكن إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح.

كما تعتبر إسبانيا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن، وكذلك للتنمية، حيث أنه يرتبط بالنزاع المسلح والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وبالتالي، نحن نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٧ (٢٠١٣).

ولا يسعني أن أختتم كلامي دون الإشارة إلى مدى أهمية التأكد من ألا تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية. ونؤكد على مدى أهمية أن تفي جميع الدول بالتزاماتها بموجب قراراي مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وتقوم إسبانيا، بوصفها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بوضع استراتيجية لتنفيذه، وسيتم تقديمها عام ٢٠١٦ خلال الاستعراض الشامل لهذا القرار الذي سيجري في ذلك العام. ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على المشاركة النشطة من جميع الدول الأعضاء طوال عملية الاستعراض. فالتحديات التي تواجهنا خطيرة، ويجب ألا يتوانى عزمنا على التصدي لها.

السيد سون لي (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن الوفد الصيني على توليكم

رئاسة هذه الدورة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وإنني على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الثرية وما تتمتعون به حكمة ستساعدان على إحراز نتائج إيجابية في هذه الدورة. ويود الوفد الصيني أن يؤكد لكم تعاونه الكامل معكم، وأن يهنئ كازاخستان والمغرب على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين.

يتجه عصرنا نحو السعي إلى تحقيق السلام والتنمية والتعاون بشكل يستفيد منه الجميع. ولكننا في الوقت نفسه نواجه تحديات أمنية دولية شاملة بدرجة أكبر أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال صون الأمن الدولي يشكل مهمة شاقة. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، ينبغي لجميع البلدان أن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة ونظرية لعبة المحصلة الصفرية، وأن تعمل بدلا من ذلك على تعزيز رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والنهوض بإدارة شؤون الأمن على الصعيد العالمي بطريقة منسقة، ووضع نهج أمني جديد ومفيد يستفيد منه الجميع ويقومون ببنائه والمشاركة فيه وصونه.

وتؤيد الصين الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة النووية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالسياسة النووية القائمة على الدفاع عن النفس، ونتمسك بالتزامنا بعدم المبادرة إلى استعمال الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، أو استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها دون قيد أو شرط ضد الدول غير الحائزة لها أو في مناطق خالية منها. وتمارس الصين أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بحجم ترسانتها النووية وتطويرها، ولم تشارك قط في أي سباق للتسلح النووي. وسوف نواصل الإبقاء على قوتنا النووية عند الحد الأدنى اللازم للأمن القومي.

وترى الصين أنه من المهم متابعة العملية الدولية لنزع السلاح النووي بنشاط على أساس مبدأ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي للبلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية أن تواصل الاضطلاع بدور قيادي في الحد منها بصورة كبيرة وموضوعية. وتدعم الصين معاهدة حظر التجارب النووية، وتلتزم بالسعي إلى دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، وستواصل الوفاء بالتزامها حيال وقف التجارب النووية. وتأمل الصين أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى توافق في الآراء على برنامج عمله في أقرب وقت ممكن، حتى يتمكن من مباشرة أعماله الموضوعية، بما في ذلك التفاوض وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتعارض الصين بشدة الانتشار النووي، وتؤيد توطيد النظام الدولي لعدم الانتشار وتحسينه، وتسعى إلى تسوية المسائل النووية الإقليمية من خلال الحوار والمفاوضات. ونحن نرحب بالمعالم الرئيسية لخطة العمل الشاملة المشتركة التي توصلت إليها في لوزان مؤخرا مجموعة البلدان الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائدا واحدا وإيران.

وقدمت الصين إسهاما إيجابيا في تسوية المسائل الصعبة والنقاط الخلافية في المفاوضات، وهي على استعداد للعمل مع الأطراف ذات الصلة الأخرى للتوصل إلى اتفاق شامل ومفيد لجميع الأطراف بشأن البرنامج النووي الإيراني في أقرب وقت ممكن. وتشكل محادثات مجموعة ٥+١ آلية عملية وفعالة للدفع قدما بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار. وستواصل الصين الانخراط في الحوار مع جميع الأطراف ذات الصلة لمعالجة شواغل الجميع بطريقة متوازنة، بهدف تخفيف حدة التوترات الحالية وتهيئة الظروف المفضية إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف وتوطيدها في أقرب وقت ممكن.

وظلت الصين دوما تحترم وتدعم جهود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وستواصل احترام هذه الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات تتوصل إليها بحرية دول المنطقة المعنية. وفي العام الماضي، وبالترافق مع

أربع دول أخرى حائزة للأسلحة النووية، وقعت الصين على بروتوكول لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقدمت الصين اقتراحا ذا صلة للمؤتمر الشعبي الوطني للتداول بشأنه. وحسمت الصين جميع المسائل المعلقة مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن برتوكول لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقآسيا، وهي على استعداد للتوقيع على ذلك البرتوكول. وتؤيد الصين الانعقاد المبكر لمؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ويكتسي أهمية كبيرة المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. وعلى جميع الأطراف اغتنام تلك الفرصة لتعزيز أغراض المعاهدة وأهدافها بطريقة شاملة ومتوازنة، وتتويج المؤتمر بتحقيق إنجازات ملموسة. وستقدم الصين تقريرها الوطني إلى المؤتمر الاستعراضي. وبفضل تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، توصل الفريق العامل المعني بوضع مسرد للمصطلحات النووية الرئيسية التابع للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الذي تقوده الصين، إلى اتفاق مبدئي بشأن المسرد، وسيقدم إلى المؤتمر الاستعراضي.

إن من مصلحة جميع البلدان صون السلام ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ولا يمكن حقا تحقيق السلام والأمن الدائمين في الفضاء الخارجي إلا من خلال المفاوضات بشأن اتفاق متعدد الأطراف لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت الصين والاتحاد الروسي، استنادا إلى المشهد الأمني الجديد في الفضاء الخارجي ومختلف مقترحات أصحاب المصلحة، صيغة مستكملة لمشروع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأهداف الفضائية، التي قدمها البلدان بصورة مشتركة في عام ٢٠٠٨. وترحب الصين بالتعليقات والاقتراحات من جميع الأطراف، ويفضل أن تكون خطية، بغية تحسين المشروع بشكل جماعي.

ودعمت الصين دائما اتخاذ تدابير عملية ومجدية لبناء الثقة في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، وبذلت جهودا مستمرة لتعزيز عمليات نزع السلاح الدولية والإقليمية. وكرست الصين نفسها لتحقيق الشفافية وبناء الثقة في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، وما انفكت الصين مشاركا فعالا في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية على السواء. وفي عام ٢٠١٣، قام فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باستعراض السجل. وترى الصين أن إحدى أكثر المسائل إلحاحا تحسين الطابع العالمي للسجل، أي زيادة عدد البلدان المشاركة فيه.

وتولي الصين أهمية كبيرة لمكافحة الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ودأبت بحماس على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، اتخذت الصين مجموعة من التدابير بشأن وضع التشريعات وإنفاذ القانون وبناء القدرات والتبادل والتعاون الدوليين، مع تحقيق نتائج متميزة. وشاركت الصين في العام الماضي على نحو بناء في الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، وهي تأمل بأن يحقق اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية المقرر عقده في حزيران/يونيه الحالي نتائج إيجابية.

وتؤيد الصين جهود المجتمع الدولي الرامية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية وإلى مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها. وشاركت الصين بصورة بناءة في عملية المفاوضات بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، وهي في الوقت الحالي تنظر في مسألة الانضمام إلى تلك المعاهدة. والصين على استعداد لتعزيز التعاون مع جميع الأطراف بغية إنشاء نظام مضبوط ومعقول لتجارة الأسلحة.

وتولي الصين أهمية كبرى للمناقشات الجارية وتشارك بفعالية في هذه المناقشات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونرى أن على المجتمع الدولي معالجة الشواغل ذات الصلة على أساس مناقشات شاملة وجامعة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة. وقدمت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف المنشأة بعد الحرب العالمية الثانية إسهامات هائلة في صون السلام والأمن العالميين. وتضطلع هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها إحدى الأجهزة التداولية التابعة لإطار للأمم المتحدة، بدور هام في تحديد المجالات ذات الأولوية للمفاوضات المتعددة الأطراف. وفي الأعوام الأخيرة، ظلت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، تتقدم ببطء شديد وتأمل الصين أن تتخذ جميع الأطراف موقفا وطنيا وعمليا نحو مركز الهيئة ودورها، وتسيير الأعمال بصورة إيجابية وواقعية وسد الفجوات من أجل إحراز تقدم إيجابي خلال هذه الجولة للاستعراض.

السيدة أورويلا أرينالس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نبدأ بياننا بتقديم التهنئة لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ونود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إكوادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.344). ومع ذلك، سندلي ببضعة تعليقات على أعمال الهيئة بصفتنا الوطنية.

ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لهيئة نزع السلاح، وهي الهيئة التداولية المتخصصة في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتتيح لنا الهيئة فرصة لمناقشة مسائل محددة بهدف تقديم توصيات ملموسة للجمعية العامة. ونأمل أن توفر هذه الدورة الجديدة زخما جديدا لهذه الهيئة الهامة، وأن تمكننا من الخروج من حالة الجمود التي جعلت من غير الممكن اعتماد توصيات لفترة تزيد على عقد من الزمان. ويجب أن نتابع الهدف المتمثل في التوصل إلى توصيات متوافق عليها وفي الوقت نفسه استلهام الأعمال التي أنجزتها هيئة نزع السلاح في الماضي، وهو السبب وراء استمرار إيماننا بوحدة الهيئة.

وإذ لم يتبق سوى بضعة أسابيع من عقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي مواجهة الحالة التي هي أبعد ما تكون عن التشجيع، فإننا نرحب بأنباء الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وجمهورية إيران الإسلامية. فبعد أعوام عديدة من المفاوضات المعقدة والدقيقة، يشكل هذا الاتفاق ركنا أساسيا كبيرا، ليس للدبلوماسية وحدها بل أيضا للنظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، حينما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي، لا توجد نتائج مماثلة تستدعي درجة التفاؤل نفسها.

ويمثل عدم التوازن بين منع الانتشار ونزع السلاح النووي التحدي الأكبر الذي يتعين أن نواجهه، ليس في إطار معاهدة عدم الانتشار فحسب بل أيضا في إطار آلية نزع السلاح. ويشكل ذلك الاختلال السبب الأساسي للخلل وحالة الشلل التي، للأسف، اتسمت بها لأعوام الهيئتان الرئيسيتان لآلية نزع السلاح، وهما هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تشكل الركن الأساسي للنظام العالمي لمنع الانتشار؛ وهي ضرورية لتحقيق نزع السلاح النووي. ومع ذلك يتوقف استمرار صلاحية المعاهدة وفعالية تطبيقها على إيلاء اهتمام مماثل لركائز المعاهدة الثلاث المترابطة والمتآزرة وهي، تحديدا، نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونحن، باعتبارنا دولة طرفا في المعاهدة، ملتزمون بتعزيز طابع المعاهدة العالمي والامتثال الكامل لجميع أحكامها. وفي

الفترة المفضية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة، من الأهمية الكبيرة بمكان ألا يكتفي المجتمع الدولي بمجرد التأكيد مجددا على الالتزامات السابقة والمواعيد النهائية التي لا يمكن تمديدها إلى أجل غير مسمى. ومن الواضح أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أوفت بنصيبها من الالتزام. ويتوقف الأمر الآن على أن تحذو حذوها الدول الحائزة لتلك الأسلحة النووية.

وبالرغم من كل ذلك، نشعر بالتشجيع من تجديد اهتمام المجتمع الدولي وديناميكيته بتأكيده على أننا لن ننتظر لكي تحدد مجموعة صغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية توقيت نزع السلاح النووي وضرورته. ولذلك السبب نؤيد النظر في الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في المناقشات المعقودة في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، كانت المؤتمرات بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في أوسلو ونايايريت و، قبل فترة قصيرة، في فيينا مفيدة في الشروع في تلك المناقشة. ونشيد بتأييد البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعهد النمسا، الذي أعلن في نهاية آخر المؤتمرات. ولا يمكن الشك في أن استعمال الأسلحة النووية يخالف المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وفي ضوء الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة، فإن الأمر الملح هو اعتماد صك ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي.

ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصرا أساسيا لنزع السلاح النووي. وتعتز غواتيمالا بكونها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أولى المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جزء كثيف السكان في الكوكب وعملت بوصفها نموذجا وإلهاما في إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. ولذلك السبب يرحب وفد بلدي بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقّعة عليها ومنغوليا، الذي سيعقد في نيسان/أبريل في نيويورك. كما نشعر بالأسف لأنه لم يمكن عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط، ونناشد جميع الدول المعنية مضاعفة جهودها لضمان التمكن من عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وبالنظر للخطر غير المقبول الذي يمثله للبشرية مجرد وجود هذه الأسلحة، نرى أن من الضروري المحافظة على الوقف الاختياري للتجارب النووية إلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفيما يتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فإننا نرى أنها أدوات أساسية لتخيف حدة التوترات ونزع فتيلها وتجانب تصعيد النزاعات والأزمات بين البلدان. وإذ نضع في الاعتبار الحالة الراهنة، فقد أثبتت تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أنها أدوات قيمة في النهج المتعدد الأطراف. ومن الضروري أن نمضي قدما في أعمالنا لكي يتسنى لنا أن نرى كيفية تمكننا من زيادة تحسين تلك التدابير. وتدعو إلى التشجيع التطورات التي حصلت مؤخرا في ميدان الأسلحة التقليدية وتساعد على بناء الثقة. ويمثل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وبدء نفاذها، وهي الصك الأول الملزم قانونا الذي يهدف إلى الحد بقدر كبير من الخسائر البشرية لانتشار الأسلحة على نطاق العالم ومنع تحويل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة، ضمن أمور أخرى، ركنا أساسيا في هذا الميدان.

وفضلا عن ذلك، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وآليات تنفيذ برنامج العمل. ونشيد بالنجاح الذي حقق في آخر المؤتمرات الاستعراضية. ومع ذلك، نشير مع شعور بالقلق إلى عدم إحراز تقدم خلال المؤتمر الخامس الذي عقد مؤخرا من المؤتمرات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة، لا سيما في النظر في مسألة الذخائر في برنامج العمل، بالرغم من تكرار هذه النقطة من جانب عدد كبير من الوفود، بما في ذلك وفد بلدنا، وفي المقام الأول

نظرا لأن الذخائر تشكل جوهر الطابع الفتاك للأسلحة النارية وباستبعادها لا يكتمل النظر في الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وأخيرا، ستشارك غواتيمالا بصورة بناءة في أعمال هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح من أجل مساعدة الهيئة على الاضطلاع بولايتها. ونأمل لدورة المداولات التي تستمر لثلاث سنوات وتبدأ هذا العام أن تعالج بصورة أساسية البندين المدرجين في جدول أعمال الدورة باعتبارهما هدفين يعزز كل واحد منهما الآخر.

السيد العجمي (الكويت): سيدي الرئيس، يطيب لوفد بلدي أن يتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٥، وكذلك لبقية أعضاء المكتب الموقرين، مؤكدين على أن ما تتمتعون به من قدرات وخبرات سيسهم في إنجاح وإظهار المقاصد من هذه الدورة والخروج بتوصيات تعكس شواغل الدول الأعضاء كافة.

كما يود وفد بلدي أن يعبر عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.348).

يؤكد وفد بلدي على الدور الرئيسي والمتزايد الأهمية للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بوصفه الأسلوب الوحيد والمستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، التي تعد هيئة نزع السلاح إحدى ركائزها الفاعلة، ذلك باعتبارها الجهاز التداولي المتعدد الأطراف الوحيد والمختص بتقديم توصيات بشأن المواضيع الهامة والمدرجة في جدول أعمال الهيئة، وكذلك بوصفها منتدى لتبادل وصياغة الافكار والمبادرات الهادفة إلى إيجاد أطر فاعلة في الميادين المتصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار.

واليوم، تجتمع الهيئة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥ والأمل يحدونا جميعا في أن تعمل جميع الوفود المشاركة على إيجاد حالة جديدة تعيد إلى الهيئة دورها السابق والمتميز من خلال اعتماد التوصيات المتصلة بالبنود المدرجة في جدول أعمال الدورة وتخرج الهيئة من حالة الجمود المستمرة منذ أكثر من ١٥ عاما.

فيما يتصل بأول بنود جدول الأعمال، المعنون ”توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“، فعلى الرغم من الجهود الدولية المتعددة الأطراف التي سعت على مدار سبعة عقود من الزمن لاحتواء خطر هذه الفئة المدمرة من الأسلحة بحيث تصدرت أولويات أعمال منظمة الأمم المتحدة التي تجسدت في الأهداف المعلنة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨، فإنها لم تخلص في نتائجها المسجلة حتى يومنا هذا إلى مخرجات تنعكس إيجابيا على آليات نزع السلاح التي هيمنت عليها حالة الجمود لما يقارب العقدين من الزمن، وكذلك هيئة نزع السلاح التي شهدت منذ ١٥ عاما عجزا عن التوصل إلى توافق الآراء على القضايا المدرجة في جدول أعمال الهيئة.

كان للأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية الدور الرئيسي الضامن لنجاح أي توجه دولي يسعى لبناء عالم أفضل ينعم بالأمن والسلام وقائم على تعزيز الأطر الثابتة للتعاون بين جميع الدول. ومن هذا المنطلق، اضطلعت المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل بدور فاعل في إرساء الجهود الدولية الساعية لإنشاء عالم خال من تلك الأسلحة. ويمثل انعقاد الدورة الحالية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تأتي قبيل انعقاد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، فرصة هامة لتجديد المجتمع الدولي لدعمه لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن هذه المنطقة لا تزال بعيدة عن هذا المقصد السامي بالرغم من القرارات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، الذي دعا إلى ضرورة عقد مؤتمر معني بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار

الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وهذا الهدف لن يتأتى إلا من خلال انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية للرقابة الشاملة وفقا لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترحب دولة الكويت بالاهتمام الدولي المتزايد بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وتشيد بما أسفرت عنه تلك الجهود من انعقاد مؤتمرات في كل من أوسلو ونايايريت وفيينا، وتؤكد بأن الوقت قد حان لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، والنص على تدميرها.

وفيما يتصل بالبند الثاني المدرج في جدول اعمال الهيئة المعنون ''تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية''، يود وفد بلدي الإشارة إلى الدور الهام للمبادئ التوجيهية في مجال تحديد الإجراءات المناسبة لتدابير بناء الثقة وسبل تنفيذها، على الصعيدين الإقليمي والدولي، في مجال الأسلحة التقليدية، التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٦، لما لهذه الإجراءات والتدابير من إسهامات ملموسة في كفالة تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتعزيز الشفافية، وإجراء الحوار على أسس طوعية آخذين في الاعتبار ضرورة تركيز تلك الإجراءات والتدابير على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات بالطرق والوسائل السلمية، وضمان المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة، وكذلك ضمان الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال، ورفض الاحتلال الأجنبي وعدم جواز احتلال أراضي الغير، والحق في السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

ولا يفوت وفد بلدي التذكير بتزايد أهمية التعاون وتقديم المساعدات بشكليها التقني والمالي، المتصلة بتدابير بناء الثقة في نظام الأسلحة التقليدية، وذلك استجابة لنصوص بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وكذلك بضرورة دعم صور وأوجه التعاون والمساعدة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وصك التعقب الدولي.

في الختام، يعي وفد بلدي بأن التوصل إلى اعتماد التوصيات المدرجة في جدول أعمال الهيئة لهذا العام سيعد بمثابة إنجاز كبير غاب عن سجل إنجازاتها لأعوام طويلة، آملين أن تتحلى جميع الوفود المشاركة بالإرادة السياسية المطلوبة لإنجاح مقاصد آليات نزع السلاح ومنع الانتشار، تجسيدا لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها الواردة في الميثاق، وتحقيقا للسلم والأمن الدوليين، مع إعراب وفد بلدي عن استعداده للمشاركة البناءة في المشاورات.

السيد آن ميونغ هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية التي تعقدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذا العام، فضلا عن تهنئة أعضاء المكتب الآخرين. وإنني أتمنى للجميع كل التوفيق والنجاح في عملهم، وأؤكد لكم، سيدي، كامل الدعم والتعاون من وفد بلدي.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.348). وأود أن أقدم تعليقات بصفتي الوطنية، تتصل بالآراء والمواقف العامة لبلدي تجاه عمل لجنة نزع السلاح.

كما نعلم جميعا، ما فتئت هيئة نزع السلاح تعاني من الجمود منذ ١٥ عاما، لم تحقق الهيئة خلالها أية نتائج من شأنها الإسهام في تحقيق السلام والأمن العالميين. وقد بذلت غالبية

الدول الأعضاء جهودا متواصلة لإبرام اتفاق جوهري حول المسائل الرئيسية. ومع ذلك، لم تسفر كل هذه الجهود عن تحقيق النتائج المرجوة. والأسوأ من ذلك أن دورة هذا العام قد بدأت من دون الاتفاق على بنود جدول أعمالها؛ وتنفسنا الصعداء عندما تمكنا من القيام بذلك في نهاية المطاف.

ويتعين على هيئة نزع السلاح، بوصفها الجهاز التداولي التمثيلي الوحيد في مجال نزع السلاح، أن تؤدي دورا هاما في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وسيكون لنجاح الهيئة أثر إيجابي لتحفيز التقدم في آلية نزع السلاح ككل. لذلك، فإننا بحاجة إلى وضع الهيئة على المسار الصحيح من جديد. ماذا ينبغي القيام به من أجل تحقيق ذلك؟ وما هو الرابط الرئيسي في السلسلة؟ وما هي العقدة التي ينبغي حلها قبل الانتقال إلى العقد الأخرى؟

لا يعتقد وفد بلدي أن المشكلة الرئيسية تكمن في الإجراءات أو أساليب العمل. إنما هناك عقبة سياسية تواجه الهيئة: وجود إرادة سياسية تعارض قيام الهيئة بتحقيق التقدم. إن الهيئة هي منتدى تداولي متعدد الأطراف. وينبغي للمداولات المتعددة الأطراف أن تستند إلى روح تعددية الأطراف، ويتعين أن تستند هذه الروح إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأي شكل من أشكال المداولات أو المفاوضات على الصعيد المتعدد الأطراف سيفشل إذا كان هناك إصرار على السياسات الأحادية أو إذا كانت هناك متابعة لهذه السياسات. وعلى غرار منتديات الأمم المتحدة الأخرى، ينبغي للهيئة ألا تكون مكانا لتطبيق سياسات جانب واحد أو أهدافه. وينبغي ألا يظل عمل الهيئة رهينة لسياسة أحادية الجانب. والتعسف والكيل بمكيالين من قبل بعض البلدان التي تولي مصالحها أولوية مطلقة، الأمر الذي ينتهك المصالح الأمنية للبلدان الصغيرة ويتعارض مع روح التعاون المتعدد الأطراف، لا يسببان سوى انعدام الثقة والمواجهة، بعيدا عن المشاورات والمفاوضات القائمة على الثقة.

ومن الصعب أن نتوقع انفراجا في مداولات الهيئة ما لم تتم معالجة المواقف الأحادية والكيل بمكيالين على النحو الصحيح.

وإذا كان بيننا من يرغب في رؤية هيئة نزع السلاح تعود إلى عملها، فينبغي إجراء تغيير واضح في هذا الموقف السياسي السلبي. ويعتقد وفد بلدي أنه عندما يُظهر كل عضو الإرادة السياسية اللازمة من أجل المضي قدما بعمل الهيئة لصالح السلام والأمن للبشرية جمعاء، حينئذ يتوفر للهيئة أساس سياسي حقيقي يمكن أن تنطلق منه في عملها الموضوعي. هذا هو الدرس الذي يمكن تعلمه من واقع الهيئة الذي لم يسفر عن تحقيق نتائج في السنوات الخمس عشرة الماضية. إننا لا نريد أن تتكرر تلك السنوات الخمس عشرة.

ويمكن القول الآن إن نزع السلاح النووي – الذي يشكل أحد السبل لضمان السلام والأمن في العالم – يقف أمام مفترق طرق. فقبل نصف قرن من الزمن، جرت مناقشات مكثفة في منتديات الأمم المتحدة لنزع السلاح بشأن الأولوية بين نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدت بالسعي لنزع السلاح النووي، أصبح ممكنا اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومع ذلك، فإن نزع السلاح النووي لتلك الدول الحائزة للأسلحة النووية لم يتم على النحو الذي تم التعهد به.وعلى الرغم من التوصل إلى بعض الاتفاقات الثنائية بشأن تخفيض عدد الأسلحة النووية العتيقة، إلا أنه قد تم تسريع تحديث الأسلحة هذه في واقع الأمر،بل وُجِّهت التهديدات النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا.وقد تجلت عواقب تلك الإجراءات منذ أواخر تسعينات القرن الماضي بظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية.واليوم يكاد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تضاعف تقريبا قياسا إلى ما كان عليه في عام ١٩٦٨وقت اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت

الممارسات العسكرية والتهديدات النووية الرامية للإطاحة بحكومات بعض الدول ذات السيادة بالقوة أكثر وضوحا.

ولا يزال البلد نفسه الذي سبق بقية الدول إلى صنع واستخدام الأسلحة النووية، وبالتالي، إلى ارتكاب الفظائع التي أدت إلى قتل العديد من المدنيين، حائزا على أكبر ترسانة من الأسلحة النووية على النطاق العالمي، بل يعجِّل بتحديث تلك الأسلحة، ولا يزال يلجأ إلى سياسات القوة التي عفا عليها الزمن.وافتضح أمر ما يسمى بالمثل الأعلى المتجسد في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية و لم يعد سوى نفاق مضلل ليس الهدف منه إلا التستر على تحديث أسلحته النووية.وما يزال المضي نحو تحديث الأسلحة النووية ونشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التي تغطي العالم، وهو ما تفعله الدولة النووية الأولى دون اعتبار لشواغل المجتمع الدولي، يلحق الضرر بمصالح الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وترتبت عنه عواقب خطيرة على السلم والأمن الدوليين في الأجل الطويل.

وأصبح محور آسيا بمثابة استراتيجية عالمية جديدة للولايات المتحدة تهدف إلى ضرب شكل من الحصار على آسيا، وخصوصا في الجزء الشمال الشرقي منها من كل جانب بهدف السيطرة عليها في نهاية المطاف.وفي سبيل مواصلة السعي إلى تحقيق هذه الاستراتيجية الجديدة، نُشرت منظومات دفاعية جديدة مضادة للقذائف في آسيا، في حين استمر تركيز ما يزيد على ٦٠ في المائة من القوة البحرية للولايات المتحدة في المنطقة، في ذات الوقت الذي يتسارع فيه تعزيز قدراتها العالمية على شن الهجوم بالقذائف.ولن يكون نزع السلاح النووي الكامل والشامل وإزالة هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين ممكنين إلا بتخلي تلك القوة النووية الأولى عن استراتيجيتها الجديدة هذه القائمة على العقيدة النووية والمنظومات العالمية الدفاعية المضادة للقذائف، فضلا عن اتخاذ إجراءات عملية تمكّنها من قيادة عملية نزع السلاح النووي.

وما تزال شبه الجزيرة الكورية بمثابة برميل بارود خطير ما دامت المواجهة الشرسة بين القوة النووية الأولى وأحدث الدول الحائزة لتلك الأسلحة مستمرة في حالة من الحرب بينهما.وقد أصبحت شبه الجزيرة الكورية الآن بمثابة كبش الفداء الذي تعلَّق عليه كل العواقب الناشئة عن عدم وفاء دولة بعينها حائزة للأسلحة النووية بتعهداتها إزاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وقت اعتماد معاهدة عدم الانتشار.

وأود الآن أن أوجه انتباه وفد كوريا الجنوبية، على وجه الخصوص، إلى النقاط التالية.

لقد واصلت الولايات المتحدة زيادة تهديدها النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٥بدلا من أن تقدم إليها ضمانات الأمن.وليس ذلك التهديد النووي الموجه إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محتملا أو مجردا، بل هو عملي وملموس. وما تزال المقاتلات الاستراتيجية الجوية بواسطة القنابل النووية تواصل الإقلاع بلا توقف من البر الرئيسي للولايات المتحدة أو من غوام إلى شبه الجزيرة الكورية بغرض التدريب على عمليات إلقاء القنابل النووية عدة مرات كل عام.وما تزال حاملات الطائرات والغواصات المحملة بالقذائف النووية تدخل المياه الواقعة في شبه الجزيرة الكورية باستمرار بهدف المشاركة في مناورات حرب نووية ترمي إلى احتلال بيونغ يانغ.

وفي مواجهة التهديد والابتزاز النوويين البغيضين اللذين تمارسهما الدولة الأولى من حيث عدد الأسلحة النووية منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، إلى جانب سياساتها العدوانية، اضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة الأسلحة النووية، في حين لم يترك لنا التهديد النووي المتزايد باستمرار من قبل الولايات المتحدة خيارا آخر سوى تعزيز قدراتنا على الردع كي نتصدى لذلك التهديد.وتمثِّل قواتنا النووية حياة وروح أمتنا ولا يمكن التخلي عنها أو

استبدالها بأي ثمن كان ما دام ذلك التهديد النووي الموجّه إلينا مستمرا.ويجب أن تفهم كوريا الجنوبية هذه المسألة.ولا تحدث الاشتباكات والإجراءات الطائشة إلا لأنها لم تحاول فهمها بشكل صحيح.وأحث كوريا الجنوبية على الامتناع عن الأعمال والهجمات التي تجلب العار على الأمة الكورية.لقد مضى ذلك العهد الذي كانت فيه القوة النووية الأولى تهديدا أحادي الجانب للعالم بأسره إلى الأبد، وليس بوسع التهديدات العسكرية أن تحل مشاكلنا.

لقد كانت المناورات العسكرية المشتركة التي نُظّمت في جميع أنحاء كوريا الجنوبية هذا العام ابتداء من ٢ آذار/مارس وتستمر حتى نهاية نيسان/أبريل استفزازية جدا، ومن المرجح أن تؤدي إلى نشوب حرب.وهي تدريبات على الحرب النووية شديدة الخطورة وترمي إلى غزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما دامت تهدف أصلا إلى الإسراع بإدخال ونشر قوات العدوان التابعة للولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، وهي تصل إلى مستوى الهجوم الوقائي المفاجئ الذي ترمي فيه القوات المشتركة لإزالة مقر قيادة البلد وتمضي لاحتلال العاصمة بيونغ يانغ.وتجدر الإشارة على وجه الخصوص، إلى أن هذه العمليات التي تُجرى على نطاق واسع قد بدأت في أعقاب تصريح الرئيس أوباما في ٢٢ كانون الثاني/يناير بأنه ينبغي هزيمة جمورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد أبدت كوريا الجنوبية ترحيبا بذلك عبر الإجراءات العملية الخاصة التي اتخذتها.كما دأبت كوريا الجنوبية على العمل فورا، رغبت في ذلك أم لم ترغب، ما أن تلوِّح لها القوة العظمى بأمر ما. وحين تصاب القوة العظمى بالزكام، فإن كوريا الجنوبية هي التي تعطس بالإنابة عنها.وليس إصرار الولايات المتحدة على أن هذه المناورات العسكرية ذات طابع دفاعي ليس سوى تستُّر على نواياها الحقيقية وعزمها على شن الهجوم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أن حجتها القائلة بأن تلك المناورات تُجرى سنويا ليست سوى غطاء آخر على مواصلة استعداداتها لشن غزو مفاجئ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.ويبيّن طابع المناورات الحربية هذه والهدف من وراءها المدى الذي بلغته هذه السياسة العدائية من قبل الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي أنها وصلت إلى مستوى المواجهة الحربية بالفعل. وتمثّل المناورات الحربية التي أجرتها الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية انتهاكا لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكرامتها علاوة على كونها استفزازا عسكريا شديدا.ويتمثل موقف الجيش في بلدي في أنه إذا ما أُسقطت قذيفة واحدة على أي شبر تمارس فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السيادة على أراضيها، فإنه سيعمل فورا على صد ذلك العدوان.

و لم يتضح بعد ما إذا كانت التحركات العسكرية المتزايدة للولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة المجاورة لها تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها. فالنوايا الحقيقية وراء توسيع نطاق سياسة الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنما هي فرض حصار على رقعة شاسعة في شمال شرقي آسيا وإخضاع المنطقة لسيطرتها الاستعلائية والتعسفية.تحقيقا لتلك الغاية، تواصل الولايات المتحدة عمدا زيادة تفاقم الوضع في شبه الجزيرة الكورية ودفعه إلى حافة الحرب.وليس إصرار الولايات المتحدة على القول بأن تلك الاستفزازات العسكرية التي تمارسها في أراضي البلدان الأخرى هي تدريبات سنوية، وأنها ذات طابع دفاعي سوى حجة مضللة، في ذات الوقت الذي تشجب فيه التدابير القانونية المضادة التي يتخذها بلد ما دفاعا عن أراضيه، وتصفها بأنها استفزازية، بل هي تهديد لها.

إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بشكل عام، تواجه اليوم تحديات خطيرة تستدعي التصدي لها على وجه الاستعجال. وينبغي أن يكون الواقع الخطير في شبه الجزيرة الكورية كافياً بحد ذاته لإظهار مدى خطورة هذه التحديات على المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. كما أنه يكشف عن

واقع قضيتها. ويود وفد بلدي أن يسترعي اهتمام اللجنة الخاص إلى التعدي على سيادة الدول وتدمير ترتيباتها الداخلية من خلال التهديدات النووية العلنية، والمناورات، والجزاءات، وجوانب الحصار وما إلى ذلك.

إن نزع السلاح النووي الشامل والكامل هو الأولوية الرئيسية، كما يعرب عن ذلك باستمرار الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز. وبغية تحقيق نزع السلاح النووي الكامل والشامل، ينبغي للبلد الذي يتضمن أكبر عدد من الأسلحة النووية أن يضطلع بدور قيادي. ويتعين على ذلك البلد أن يتحمل مسؤولية خاصة، ويتوقف التقدم المحرَز في مداولات نزع السلاح بشكل عام على الإرادة السياسية لذلك البلد.

وإذا كانت كوريا الجنوبية تريد حقاً رؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فيجب أن تطالب البلد التي يتحمّلً مسؤولية خاصة عن نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بتغيير سياساته والاضطلاع بدور قيادي في عملية نزع السلاح. وإذا تمكّنت كوريا الجنوبية من أن تفعل ذلك، فسيعني هذا أنها تستطيع أن تتخلى عن سياستها الخارجية وسلوكها المشينين والمخزيين، وتساهم في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل. وسوف تكفل أيضاً تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

ويأمل وفد بلدي أن تتمكّن هيئة نزع السلاح من بدء المداولات الجوهرية التي تفضي إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي في هذا العام، بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥. وإنني أؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن التقدير لسلفكم، السيد فلاديمير دروبنياك، ممثّل كرواتيا، على ما بذله من جهود أثناء توليه رئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٤.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.348).

إن التقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يظل يحظى بالأولوية القصوى في جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

وتؤمن ناميبيا إيماناً قوياً بأن القرار ٥٨/٦٩، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، يشكل مخططاً عاماً مناسباً للسعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونحن على ثقة بأن القرار سيمكّن المجتمع الدولي من إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. ومع ذلك، لا يمكن أن يحدث هذا الأمر إلا إذا توفرت الإرادة السياسية للقيام به. وتحقيقا لذلك، نود أن نؤكد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ومن الضروري أن تُقدَّمَ إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات عالمية غير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

إن تحسين الأسلحة النووية الموجودة أو تحديثها، بما في ذلك استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، يتعارض مع هدف تحقيق نزع السلاح النووي. وهذه الأنشطة تتناقض أيضاً مع الالتزامات التي قطعتها بالفعل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولا تزال ناميبيا موقعة على معاهدة بليندابا مع الالتزام بها، وهي الأداة التي توفر حماية لأفريقيا عن طريق منع وضع أجهزة

متفجرة نووية في القارة، وحظر تجارب تلك الأسلحة المدمرة فيها، وهي حالياً منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتحث ناميبيا، شأنها شأن العديد من الدول الأفريقية الأطراف في المعاهدة، الدول المتبقية ولا سيما تلك المذكورة في البروتوكول الثالث على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تصديقها على الفور.

وفي السياق نفسه، تؤيد ناميبيا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب عن القلق إزاء حقيقة عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونضم صوتنا إلى أصوات الذين يطالبون بالتنفيذ الكامل لخطة العمل فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وأخيراً وليس آخراً، نود أن نسلط الضوء على أن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف لن تحقق نتائج ملموسة إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية وصادقة لدعم هذه العملية.

وفي الختام، السيد الرئيس، أود أن أكرر دعمنا الكامل لكم ولمكتبكم ولعمل هيئة نزع السلاح.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأهنئ كذلك سائر أعضاء المكتب. وأود في البداية أن أعرب عن كامل دعم وفد بلدي للجهود التي تبذلونها.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور (انظر A/CN.10/PV.348) باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

يمكننا أن نتفق جميعاً على أن هيكل نزع السلاح المتعدد الأطراف يضطلع بدور حاسم في تعزيز الحوار وبناء الثقة بين الدول، ويساهم بالتالي في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإقرار بأن المجتمع الدولي لا يستخدم الأدوات والفرص التي تتيحها الآلية القائمة أفضل استخدام. إن إمكانات هيئة نزع السلاح لم تتحقق في السنوات القليلة الماضية. وينبغي أن نستفيد استفادة أفضل من العضوية العالمية لهذه اللجنة، ونستكشف بمزيد من التعمق حقيقة أنها ليست مقيدة بجدول أعمال مواضيعي ضيق.

ومن المؤكد أن وضع الأمن العالمي الحالي معقد، ومع ذلك تمكّنا من الاتفاق على مسائل محددة واعتماد توصيات حتى خلال الأوقات الحرجة، من قبيل الحرب الباردة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، من بين النتائج الهامة للدورات السابقة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، أود التأكيد على المبادئ المتفق عليها في عام ١٩٨٨ بشأن التحقق، التي تشكل عنصرا أساسيا في أي معاهدة لنزع السلاح، والمبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي لعام ١٩٩٦، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لعام ١٩٩٩. فقد شكلت الأخيرة قيمة سياسية هامة لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك فيما يتعلق بالإنشاء المتوقع لهذه المنطقة في الشرق الأوسط.

وفي رأينا أن العقبات الرئيسية التي تعترض إحراز مزيد من التقدم في الهيئة هو الافتقار إلى الإرادة السياسية وليس المسائل الإجرائية، كما يدعي البعض. ومع ذلك، فإننا ندرك حقيقة أن الجوانب الإجرائية – لا سيما وضع جدول الأعمال – تحتاج إلى الدراسة مع إيلاء اهتمام خاص من أجل التمكين من إجراء مداولات مجدية. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على أن القرار ٧٧/٦٩ يوصي بأن ينص جدول أعمال الهيئة على إجراء مداولات مركزة وعلى مراعاة الاقتراح الداعي إلى إدراج بند ثالث في جدول الأعمال.

وأود أن أنتقل إلى جدول أعمالنا لهذه الدورة. فيما يتعلق بالبند الأول، ”تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار“، أود أن أؤكد مجددا على اقتناع البرازيل بأنه يجب حظر الأسلحة النووية وإزالتها تماما بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وفقا للمعايير والأطر الزمنية المحددة بوضوح. وترى البرازيل أن الهيئة يمكن أن تركز مداولاتها على ثلاثة جوانب مهمة متعلقة بنزع السلاح النووي، هي الشفافية واللارجعة والتحقق. ويمكن أن تستفيد المناقشات الخاصة بالتحقق، في جملة أمور، من المبادئ المتفق عليها في الهيئة في عام ١٩٨٨.

وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد على تأييدنا لفكرة أنه يمكن للهيئة أن تناقش مبادئ وعناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية. وترى البرازيل أن تلك المفاوضات ينبغي أن تتم في إطار النظام المتعدد الأطراف القائم، سواء في مؤتمر نزع السلاح، أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا تعذر ذلك. أما المؤتمر الرفيع المستوى المنشأ بموجب القرار ٦٨/٣٢، الذي سيعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، فسيكون عنصرا هاما في هذه العملية.

يشكل استمرار وجود الأسلحة النووية تهديدا للبشرية، حيث أن تلك الأسلحة تزيد من حدة التوترات في جميع مناطق العالم وتعزز من الشكوك وتحول دون التعاون بين الدول. وللأسف، فإن التخفيضات المحدودة التي تمت حتى الآن يقابلها تحديث مستمر للترسانات النووية وتحسين في نوعيتها. وكما أكدت مؤتمرات أوسلو ونايايريت وفيينا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية فإن لهذه الأسلحة آثارا طويلة الأجل، ومدمرة، وعشوائية تؤثر على المدنيين في المقام الأول، الأمر الذي يجعلها لا تتفق مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وبالتالي تمثل إزالتها ضرورة أخلاقية والتزاما قانونيا.

تشارك البرازيل بصورة منتظمة في آليات بناء الثقة على الصعيد المتعدد الأطراف، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. ونحن أيضا نقدم تقارير منتظمة في إطار برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب وعلاوة على ذلك، قامت البرازيل بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، التي هي حاليا قيد التصديق. كما أن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي تكتسي أهمية. وتعمل البرازيل وجيراننا في أمريكا الجنوبية على ترسيخ الثقة وتعزيز الشفافية في السياسات الدفاعية، بما في ذلك المعلومات عن النفقات العسكرية، والأسلحة التقليدية.

ونحن إذ نقر بالدور الهام لتدابير بناء الثقة، فإننا منفتحون للنظر في جوانب أخرى ذات صلة في مجال الأسلحة التقليدية يمكن أن تتناولها الهيئة. وتؤيد البرازيل النظر في إدراج بند ثالث في جدول الأعمال، والذي يمكن تكريسه لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي ألا يشتت إدراج هذا البند الجهود الرامية إلى دفع عجلة البندين الآخرين، ولا أن يخدم غرض إيجاد روابط مصطنعة بين المسائل المختلفة. يجب النظر في كل موضوع بناء على أسسه الموضوعية.

أخيرا، نتوقع أن تتمكن الهيئة من الاتفاق على توصيات موضوعية في الدورة الحالية التي تجري كل ثلاث سنوات. وعلى نطاق أوسع، يحدونا الأمل في أن تولد المناقشات التي جرت في هذا المنتدى زخما إيجابيا تجاه هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر.

السيد ليون غونزاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية هذا العام. كما نود أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين ورئيسي الفريقين العاملين. ونتمنى لهم جميعا كل النجاح خلال عملهم وأؤكد لهم على تعاون الوفد الكوبي.

يؤيد الوفد الكوبي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به وفد إكوادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/CN.10/PV.348). كما نود أن نقدم بعض التعليقات الإضافية بصفتنا الوطنية.

تؤكد كوبا مجددا على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة متخصصة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. فالهيئة تمكننا من إجراء مناقشات متعمقة بشأن قضايا محددة متعلقة بنزع السلاح ومن تقديم توصيات محددة في هذا المجال.

وتنتمي كوبا إلى منطقة أعلن قادتها خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنها منطقة سلام. ويشكل ذلك القرار معلما تاريخيا نفتخر به. وفي هذا السياق، ترفض كوبا الأمر التنفيذي التعسفي والعدواني الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة ضد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي وصف ذلك البلد بأنه يمثل تهديدا للأمن الوطني. فمن غير المعقول أن بلد تضامن، مثل فنزويلا، لم يقم يوما بغزو أو مهاجمة أي بلد آخر ويسهم بصورة كبيرة وإيثارية في تحقيق أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي في عدد كبير من بلدان القارة، يمكن أن يشكل تهديدا لأمن أقوى بلد على الإطلاق. وقد كانت خطورة ذلك الإجراء التنفيذي بمثابة إنذار لحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي رفضت – في سياق إعلان منطقة السلام – أي اعتداء عليها؛ إذ لديها تجربة كافية في التدخلات الإمبريالية في تاريخها.

وما من شيء يمكن أن يبرر وجود أكثر من ٢٦٥ ١٧ سلاحا نوويا. وتمثل احتمالية الحد الأدنى لاستخدامها سلوكا غير مسؤول. ونحن اليوم نعلم علم اليقين أن السحابة فطرية الشكل من شأنها أن تتسبب في إبادة جماعية أكبر بكثير من تلك التي تسببت في حزن ومعاناة الآلاف من الأسر اليابانية.

أما الدعم الدولي الواسع النطاق لنزع السلاح النووي فقد تم التأكيد عليه مجددا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عندما أقمنا اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية للمرة الأولى. وقد دعت الجمعية العامة بأغلبية واسعة إلى البدء العاجل في مفاوضات لإبرام اتفاقية على وجه السرعة بشأن الأسلحة النووية، بحيث تنص على حظرها وتدميرها كليا.

ومن الملح أن تتحرك الدول الحائزة للأسلحة النووية بسرعة صوب التنفيذ الكامل لالتزاماتها بتحقيق الهدف ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي والإزالة والحظر الكاملين للأسلحة النووية من خلال مبادرات لا رجعة فيها وتتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها. وتعرب كوبا عن معارضتها لتحسين الأسلحة النووية الموجودة وتحديثها وتطوير أنواع جديدة منها، الأمر الذي يتعارض مع التزامات نزع السلاح النووي.

كما أننا نعارض أي نوع من أنواع التجارب النووية، بما في ذلك تلك التي تستخدم الحواسيب فائقة القدرة وغير ذلك من الطرائق المتقدمة غير الانفجارية. ويؤكد بلدي من جديد على ضرورة إنهاء دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية والسياسات الأمنية.

وتطالب كوبا بوضع حد للتلاعب السياسي الذي يحيط بمسألة عدم الانتشار، والقائم على المعايير المزدوجة ووجود ناد لأصحاب الامتيازات الذين يصرون على تحسين الأسلحة النووية، مع محاولة التشكيك في الحق غير القابل للتصرف لشعوب بلدان الجنوب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتطالب كوبا بأن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقيام على الفور بتنفيذ التدابير العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ لتحقيق نزع السلاح النووي وتنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

ونؤكد من جديد على حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير وبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا على التزام كل طرف من أطراف المعاهدة بتسهيل المشاركة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتعرب كوبا عن أسفها إزاء عدم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتكرر التأكيد على أن عقد ذلك المؤتمر جزء هام لا يتجزأ من النتائج النهائية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وإلى جانب كونه إسهاما هاما في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية سيشكل خطوة هائلة إلى الأمام في عملية السلام في الشرق الأوسط. وتحث كوبا على عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير، وفقا للاتفاقات التي أبرمتها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وبالنسبة لموضوع التدابير العملية لتعزيز الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، ترى كوبا أن هذه التدابير الطوعية وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين، وينبغي بالتالي أن تعتمد مع الامتثال الدقيق لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الشواغل الأمنية المحددة للدول. تدرك كوبا مدى إسهام تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، لكنها تكرر أنها وحدها ليست بديلا لنزع السلاح.

وكوبا مستعدة لمواصلة العمل بنشاط من أجل تحقيق نتائج ملموسة في عمل هذه الهيئة الهامة. ونأسف للافتقار إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال يركز على مسائل أكثر تحديدا، وهو ما كان من شأنه أن يقدم مساهمة أكبر بكثير في التوصيات. ونرى أن إجراء مناقشة بشأن اتفاقية واسعة النطاق لنزع السلاح النووي من شأنها أن تعزز الجهود العالمية الرامية إلى تحرير الأجيال الحالية والمقبلة من خطر الأسلحة النووية.

بالنيابة عن الوفد الكوبي، أود أن أؤكد من جديد استعدادنا للمساهمة في نجاح مهمتنا. ونأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح، في نهاية هذه الدورة الجديدة، من تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة.

السيد رايكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بعد الرئاسة الممتازة لبيرو وكرواتيا ومالطة، تتشرف هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح برئاستكم، سيدي، في الجزء الأول من الدورة التي تمتد لثلاث سنوات. بعد أكثر من ١٥ عاما من الجمود، نأمل أن تتمكن هذه الدورة من الاستفادة من التقدم المحرز في محافل أخرى من أجل تحقيق نتائج ملموسة والوفاء بولاية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢)، من خلال الاتفاق على توصيات تقدم إلى الجمعية العامة.

وفي هذا السياق، نؤيد جدول أعمال أكثر تركيزا وبذل الجهود لتحسين أداء الهيئة. ونؤيد أيضا الاقتراح بدعوة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وخبراء نزع السلاح الأخرين ذوي الصلة لعرض الآراء وإعداد ورقات معلومات أساسية عن بنود جدول الأعمال، على النحو المنصوص عليه في القرار ٩٨/٦١.

ولا تزال النمسا ملتزمة التزاما تاما بتحقيق تقدم ملموس في جميع محافل نزع السلاح ذات الصلة، وخاصة الجمعية العامة، بموجب المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة. سيجري هذا العام التركيز بصفة خاصة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ ينعقد مؤتمر استعراض المعاهدة عقب هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

كما يعلم جميع الحاضرين، استضافت النمسا مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي شاركت فيه وفود تمثل ١٥٨ دولة والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. عقد مؤتمر فيينا على أساس المناقشات القائمة على الحقائق التي دارت في المؤتمرين الأول والثاني المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذين عقدا في أوسلو، النرويج، ونايايريت، المكسيك، على التوالي، وساهم في تعميق الفهم للعواقب والمخاطر الفعلية التي تشكلها الأسلحة النووية. وتناول العواقب الإنسانية المترتبة على أي استخدام للأسلحة النووية، بما في ذلك الآثار على صحة الإنسان والبيئة والزراعة والأمن الغذائي والهجرة والاقتصاد، وكذلك مخاطر واحتمال استخدام الأسلحة النووية المأذون به أو غير المأذون به وقدرات الاستجابة الدولية والإطار المعياري الواجب التطبيق.

وخلص الموجز الذي أعده الرئيس – رغم أنه كان وثيقة ختامية متفاوض عليها – إلى ثمانية استنتاجات رئيسية لا يمكن دحضها فيما يتعلق بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بوجود هذه الأسلحة والبعد القانوني والأخلاقي لتلك الأسلحة. ونرى أن الاستنتاجات تشكل مجموعة قوية من الحجج التي ينبغي أن تفضي إلى تغيير عاجل وعميق في النقاش بشأن الأسلحة النووية وفي المعادلة الخاصة بالبعد الأمني للأسلحة النووية الذي ما زال سائدا في الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها.

ومن جانبنا، قطعنا تعهدا على الصعيد الوطني يتضمن الاستنتاجات التي لا محيد عنها التي تعتقد النمسا أنه ينبغي استخلاصها من الحجج الإنسانية. ومن ثم، تعهدت النمسا بتقديم، أولا، المناقشات القائمة على الحقائق والنتائج والأدلة القاطعة لمؤتمر فيينا إلى جميع المحافل ذات الصلة، ولا سيما المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ وفي إطار الأمم المتحدة، حيث ينبغي أن تكون هذه المحافل في صميم جميع المداولات والالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي. ثانيا، تدعو النمسا جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تحديد تدابير فعالة وتنفيذها لسد الثغرة القانونية في مجال حظر الأسلحة النووية وإزالتها. ثالثا، تتعهد النمسا بأن تتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الجهود الرامية إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها في ضوء عواقبها الإنسانية غير المقبولة وما يرتبط بها من مخاطر.

وبالإضافة إلى ذلك، دعت النمسا جميع الدول المهتمة إلى الانضمام إلى تعهد النمسا، من أجل تعزيز الحجج والنتائج الإنسانية قبل المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى تأكيد توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق تقدم يحظى بالمصداقية والاستعجال.

نعرب عن امتناننا لما تلقيناه حتى الآن من دعم واهتمام ونتطلع إلى زيادة التعاون مع جميع أصحاب المصالح المعنيين بشأن هذه المسألة الهامة.

إن النمسا تقر تماما بالحق الثابت في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على النحو المبين في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أن القانون الدستوري النمساوي، لا يحظر فقط الأسلحة النووية، بل أيضا المرافق المصممة للحصول على الطاقة من خلال الانشطار النووي. ذلك ما أكده مجددا أيضا التزام الحكومة بسياسة دولتنا ضد الطاقة النووية، مع مراعاة مبدأ حرية الاختيار في مزيج الطاقة. إن المبدأ الأساسي الذي جرى تأكيده مجددا في القرار ٢٨٨/٦٦ الذي يقر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يسلم بأن الأنشطة التي تقوم بها البلدان في المسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالطاقة على جانب عظيم من الأهمية ومرتبة من حيث

أولويتها وفقا لما يواجهه كل بلد من تحديات وما لديه من قدرات وما تحيط به من ظروف، بما في ذلك مزيج الطاقة لديه.

إزاء هذه الخلفية، من الواضح أن أي صياغة يمكن أن تفسر بأنها تعزيز للاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتوليد الطاقة بطريقة عامة مما لا يتفق مع النتائج التي تم التوصل إليها على أعلى مستوى سياسي والمذكورة آنفا، وعلاوة على ذلك، وكما أكد وفدي مرارا وتكرارا خلال الدورة السابقة للهيئة التي امتدت على مدى ثلاث سنوات، فإن أي مناقشات بشأن هذا الموضوع ينبغي أن تُجرى في المنتديات ذات الصلة التي حددتها الجمعية العامة، ولا سيما في قرارها ١١٤٥ (د -١٢)، بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما في ميدان الأسلحة التقليدية فنقدر بأن المساهمة التي يمكن أن تساهم بها التدابير العملية لبناء الثقة في صون وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، لذلك فإن تقرير رئيس الفريق العامل في عام ٢٠١٤ كان تقدما موضع ترحيب، على الرغم من أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تتمكن من الموافقة على إحالته إلى الجمعية العامة. أما بالنسبة للدورة المقبلة، فنحض على النظر في الأسلحة المتفجرة وما لها من آثار مدمرة على السكان المدنيين.

نرحب ترحيبا حارا بسريان مفعول معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ التي تمثل معلما هاما. ونتوقع أن تسهم إسهاما بالغ الأهمية في تحقيق السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونحن على ثقة بأن المؤتمر الأول للدول الأطراف المقرر عقده في مدينة المكسيك في آب/أغسطس سوف يكون قادرا على إنشاء الهياكل والقواعد اللازمة التي تمكننا من إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق عالمية الاتفاقية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشدد على الأهمية التي تعلّقها النمسا على الاتفاقيات التي تحظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن أملي في أن تتمكن اللجنة من التغلب على المأزق وأن تحرز تقدما ملموسا في هذه الدورة وتصدر توصياتها كما عُهد إليها بمقتضى ولايتها. ونشجع الرئيس على الاستمرار في التماس السُبل الكفيلة بتحسين أساليب العمل والتمكين من المزيد من المداولات البناءة والمركّزة.

السيدة تيلفورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود، في البداية، سيدي، أن أعرب لكم عن تهنئتي على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد المملكة المتحدة.

تضيف المملكة المتحدة تأييدها لتلك الدول الموجودة هنا اليوم التي أكدت مجددا التزاماتها بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأعربت عن استعدادها للسعي إلى تنشيط وتفعيل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونرحب بشكل خاص بالنداءات الموجهة من أجل إصلاح الهيئة ونؤيد الجهود الرامية إلى النظر في أساليب عملها. وما برحنا مصممين على العمل مع شركائنا في المجتمع الدولي لمنع الانتشار، وإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، وبناء الثقة والائتمان بين الدول الحائزة للأسلحة النوية، والدول غير الحائزة لها، واتخاذ خطوات ثلاثية نحو إيجاد عالم ينعم بمزيد من الآمان والاستقرار، عالم يمكن في ظله للبلدان الحائزة للأسلحة النووية من التخلي عنها.

لدى المملكة المتحدة سجل قوي من حيث الوفاء بالتزاماتنا بنزع السلاح النووي وإنجاز تعهداتنا بوصفنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد قطعنا التزاما في استعراضنا الاستراتيجي في مجال الدفاع والأمن لعام ٢٠١٠ وذلك بالحد من عدد الرؤوس الحربية المنشورة في غواصتنا الحاملة للقذائف التسيارية إلى ٤٠ رأسا حربيا، وخفضنا عدد الغواصات العاملة إلى ٨ غواصات، والتزمنا بألا يزيد مجموع عدد الرؤوس الحربية عن ١٨٠ رأسا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعلنا في برلمان المملكة المتحدة بأننا أوفينا بذلك

الالتزام. ونواصل العمل من أجل تحقيق تخفيض في حجم مخزوننا الشامل من الأسلحة النووية إلى مستوى لا يزيد عن ١٨٠ بحلول منتصف العشرينات من القرن الحادي والعشرين. وما فتئت المملكة المتحدة واضحة منذ فترة طويلة بأننا لن نعمل على استخدام أسلحتنا النووية إلا في الظروف القاهرة التي تستدعي الدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي.

في شباط/فبراير، استضفنا مؤتمر لندن للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وهو الاجتماع السادس منذ اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين لأول مرة للنظر في مسائل تشمل نزع السلاح النووي. ومن بين الأسباب التي حملت المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة في عام ٢٠٠٩ لعقد مؤتمرات الأعضاء الخمسة رغبتنا الشديدة في العمل مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة. لقد ناقش الأعضاء الخمسة الدائمون في لندن كيفية إحراز تقدم في جميع أركان المعاهدة الثلاثة، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن الجدير بالذكر أنها كانت المرة الأولى التي ندعو فيها ممثلي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى حضور أحد اجتماعاتنا. عقدنا أيضا حدثا للتواصل من أجل توفير فرصة لمجموعات المجتمع المدني للاشتراك مباشرة مع الخمسة الدائمين. وفي نهاية المؤتمر، أصدر الخمسة الدائمون بيانا مشتركا يبين التقدم المحرز في زيادة الشفافية والعمل التعاوني، بما في ذلك وضع مسرد للمصطلحات النووية، فضلا عن عزمنا المشترك على معالجة عدم انتشار الأسلحة النووية. وناقشنا أيضا المسألة الحساسة المتمثلة في التحقق من نزع السلاح النووي، إذ أنها من بين أكثر المسائل صعوبة في التغلب على العقبات، بينما نسعى إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

إن المملكة المتحدة إذ تعمل مع النرويج والولايات المتحدة، تلتزم ببذل جهود مضنية وتخصيص موارد كبيرة من أجل مسألة التحقق، والتزامنا الشديد مع النرويج يبين أن التحقق ليس أمرا سهلا ولا يمكن انجازه بسرعة. وإذا كانت المسألة تتعلق بغرس الثقة في المفتشين أو ضمان أن معدات الرصد توفر قراءات دقيقة، فلا يزال يتعين الإجابة على أسئلة في ذلك الصدد. إن القيام بهذا من دون الكشف عن معلومات أو تكنولوجيا حساسة ليس من السهل، وسنواصل العمل من أجل التصدي لهذه المسائل. وفي ذلك الصدد، نرحب بإطلاق الشراكة الدولية مع الولايات المتحدةمن أجل التحقق من نزع السلاح النووي.

سيعقب دورة هيئة نزع السلاح لهذا العام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. والتوصل إلى اتفاق بشأن ذلك سيكون تحديا، ولكن ما فتئنا واثقين من أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد ثبت أنه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء في عام ٢٠١٠، وقد وافقت الدول على خطة عمل لوضع إطار لتقدم متوازن في جميع الأركان الثلاثة. كان ذلك إنجازا حقيقيا، ونأمل من المؤتمر الاستعراضي أن يؤكد استمرار أهميته.

إذ انتقل الآن إلى الأسلحة التقليدية، أرحب ترحيبا حارا ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة عشية عيد الميلاد لعام ٢٠١٤. فقد كان ذلك تتويجا لسنوات عديدة من العمل الشاق. إن استمرار الزخم الذي ولدته المعاهدة يتجلى في وتيرة التصديق عليها. فهناك ٦٢ دولة طرفا و ١٣٠ توقيعا على معاهدة تجارة الأسلحة. ونرحب بكل تلك البلدان التي صادقت عليها، ونشجع جميع الدول الأخرى على الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت قدر المستطاع. ونعتقد أن المعاهدة تنطوي على إمكانية إحداث تغيير في حياة من هم أشد تضررا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمملكة المتحدة فخورة جدا لكونها من بين الرواد في مناصرة معاهدة تجارة الأسلحة منذ البداية.

ونتطلع هذا العام إلى نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة. ونأمل في أن نضع المعاهدة على أسس راسخة وناجحة

في المستقبل. بطبيعة الحال، فإن نجاح معاهدة تجارة الأسلحة يتوقف إلى حد كبير على عالميتها وتنفيذها الصارم. ما انفكت المملكة المتحدة تعمل على تأييد الدول في الانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها. وقد مولت المملكة المتحدة هذا العام مشاريع تدعم المعاهدة، والرقابة على الصادرات أصبحت حقا مستدركة على صعيد العالم. ويشمل ذلك عقد مؤتمر ناجح لتنفيذ المعاهدة وتقديم المساعدة القانونية والتشريعية في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، وتقديم المساعدة في مجال التنفيذ للدول الأفريقية.

تعتقد المملكة المتحدة أن الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر يبعث على بالغ القلق. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تساهم أكبر مساهمة في نشوب الصراعات وتفشي العنف والجريمة. نحن، المجتمع الدولي، تقع على عاتقنا المسؤولية عن مكافحة المخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار اليومي. ولا يمكن الإحساس بالمشكلة في أي مكان أكثر مما هو في ليبيا، حيث أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسبب في عنف يؤجج عدم الاستقرار والأمن وتتسبب تلك الأسلحة بمقتل آلاف الناس. إن المخزونات الهائلة من الأسلحة التقليدية والذخائر غير المأمونة، فضلا عن تدفقات جديدة منها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار والأمن ليس فقط في ليبيا، بل أيضا في المنطقة الأوسع. وعلى الرغم من أن العمل من أجل مساعدة الزملاء الليبيين قد تم تأجيله إلى حد كبير بسبب انعدام الأمن على أرض الواقع، لا يزال يتعين على الدول الأعضاء أن تظل على استعداد للاستجابة بشكل سريع وتعاوني إذا ما تحسنت الحالة هناك.

إن منتديات آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح – مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى – ما زالت اليوم بنفس أهميتها لدى إنشائها، إذ يعزز كل منها الآخر. ونرى أن تنشيط أي من تلك الهيئات سيكون له أثر إيجابي على الأخريين. وقد شهد العام الماضي جولة من المناقشات القيمة التي عقدت في مؤتمر نزع السلاح، ونأمل في البناء عليها هذا العام. كما ينبغي لنا أن نستفيد من تلك المناقشات هنا في هيئة نزع السلاح.

ختاماً، تتطلع المملكة المتحدة إلى أن يكون عام ٢٠١٥ بداية دورة ناجحة لهيئة نزع السلاح.

السيدة خيمينيز (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد نيكاراغوا تهنئتكم على انتخابكم، سيدي، متمنياً لكم كل التوفيق في إدارتكم لأعمال الهيئة. ونود أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم أيضاً.

ووفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إيران وإكوادور باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي (انظر A/CN.10/PV.348).

ونحن ندعم عمل وجهود هيئة نزع السلاح، التي ينبغي الحفاظ على أهميتها كهيئة تداولية متعمقة فيما يتصل بقضايا نزع السلاح بغية وضع توصيات محددة في ذلك المجال، في إطار الآلية المتعددة الأطراف للأمم المتحدة.

ونيكاراغوا رحبت بكل فخر بالإعلان الرسمي التاريخي، الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بشأن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، بهدف وضع حد لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا إلى الأبد، بما في ذلك الالتزام الراسخ لدول المنطقة بجعل نزع السلاح النووي أولوية. ومع ذلك، فقد أدلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً ببيان غير مقبول، يمس السيادة والقانون الدولي، حيث وصف شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة وحكومتها بأنهما يشكلان تهديداً للأمن الوطني لبلاده. إنه أمر لا يصدق أن يتهم الحكومة الداعمة في فنزويلا، معقد الآمال في العالم وداعية السلام والتكامل، بأنها تشكل تهديداً لأي بلد، ناهيك عن بلده، فكما قال رئيسنا، السيد

دانيال أورتيغا سافيدرا، فإن كل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حتى لو اجتمعت، لا تمثل تهديداً لحكومة قوية في أمريكا الشمالية. وفي الأسبوع الماضي، وتحديداً في ١ نيسان/أبريل، احتفلنا بيوم التضامن مع فنزويلا، وتليت خلاله رسائل من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/معاهدة التجارة بين الشعوب، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، ترفض ذلك البيان وتطالب بسحبه.

وقد أحاطت نيكاراغوا المجتمع الدولي علماً بأنها تؤمن بأهمية العمل من أجل تحقيق هدف نزع السلاح الشامل والكامل، الذي لا يشمل الأسلحة النووية فحسب، بل وأسلحة الدمار الشامل التقليدية الأخرى التي يتناقض استعمالها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فقد رحبنا بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية، وهي مبادرة لبلدان حركة عدم الانحياز التي، جنباً إلى جنب مع دولنا، حققت هدفها لتصعيد دعوتها للدول من أجل بدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية من شأنها وضع جدول زمني محدد لحظر الأسلحة النووية وإزالتها. والمؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ بشأن نزع السلاح النووي سيكون المنبر المثالي لطرح ذلك الجدول الزمني.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن نيكاراغوا، باعتبارها طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعو إلى اعتماد وتقييم ودراسة القرارات والإعلانات بشأن الموضوع، وذلك بهدف تحقيق تقدم في الحد من سباق التسلح والسعي إلى تدابير تفضي إلى استكمال القضاء على الأسلحة النووية في ظل نظام شفاف وفعال للرقابة الدولية. ونكرر أن وضع حد لكل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية هو أكثر السبل فعالية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وما زالت العواقب الوخيمة على البشر والبيئة المترتبة على ٢ ٠٠٠ تجربة نووية أجريت منذ عام ١٩٤٥ يشعر بها السكان في كثير من أنحاء العالم.

ونيكاراغوا تحترم الحق الثابت لكل الدول في البحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية سلمياً دون تمييز، وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمجتمع الدولي يطالب باتخاذ تدابير ملموسة، ويطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالدرجة الأولى بالامتثال فوراً لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، فضلاً عن الخطوات العملية الثلاث عشرة صوب نزع السلاح النووي المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وخطة العمل لنزع السلاح النووي المعتمدة في عام ٢٠١٠. ونؤكد مجدداً رغبتنا في عقد مفاوضات وإبرام صك قانوني عالمي ملزم، مع ضمانات أمنية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بهدف تحقيق القضاء التام على تلك الأسلحة، بغض النظر عن نوعها أو موقعها الجغرافي. وتؤخذ في الاعتبار، في هذا الصدد، الفتوى الصادرة في عام ١٩٩٦ عن محكمة العدل الدولية (A/51/218، المرفق)، التي تقضي بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ونيكاراغوا، باعتبارها جزءاً من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إطار إعلان تلاتيلولكو، تؤمن إيماناً راسخاً بأن إنشاء تلك المناطق من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار، وبالتالي السلم والأمن الدوليين، وأن يسهم إسهاماً فعالاً في نزع السلاح النووي، وهو ما يحدث بالفعل. وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لعدم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونؤكد مرة أخرى

أن عقد ذلك المؤتمر يمثل جزءاً هاماً وأساسياً من نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ولذلك، نحث الأطراف على تحديد موعد لعقد مؤتمر بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى إيلاء الأولوية للشواغل الإنسانية في صدارة المناقشة بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد ثلاثة مؤتمرات دولية بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ونؤيد بشدة دعوتها لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالتدابير العملية لتعزيز الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، نرحب بتلك التدابير التي تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يراعى فيها الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الشواغل المحددة للدول وأمنها، وينبغي ألا ينظر إليها على أنها بديل لنزع السلاح.

وبلدي يلتزم بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه، واتخذ تدابير للوفاء بذلك الالتزام. وفي نيكاراغوا، وإدراكاً لالتزاماتنا إزاء السلام لشعبنا ومكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فقد أدمجنا برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب في تشريعاتنا الوطنية من خلال القانون رقم ٥١٠، وهو قانوننا المعني بمراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة. وبذلك، نكون قد شرعنا في مرحلة تتضمن خطة صارمة ومشددة لمراقبة وتسجيل الأسلحة النارية التي في حوزة المدنيين، فضلاً عن تفكيك أسلحة الحرب.

ونود أن نهنئ بليز على انضمامها مؤخراً إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، ونرحب في نفس الوقت بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الذخائر العنقودية، المعلن في الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في العام الماضي. ويعتز بلدنا أيضا بأن يكون جزءاً من الريادة العالمية في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد، من خلال تنفيذنا الناجح لبرنامجنا الوطني لإزالة الألغام، حيث كان باستطاعتنا في عام ٢٠١٠ إعلان نيكاراغوا، ومعها أمريكا الوسطى برمتها، أول منطقة دون إقليمية في العالم خالية من الألغام. ونشدد على أهمية التعاون في مجال إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا ونأمل أن هذه النجاحات التي تحققت مؤخراً سوف تستمر في المستقبل.

وفي حين أننا ناقشنا مطولاً الجمود في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإننا لم نتمكن من حل المشكلة الحقيقية، وتتمثل في افتقار بعض الدول للإرادة السياسية المطلوبة لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. تلك هي الظروف المعقدة التي نعمل في ظلها في الهيئة وما زلنا نحاول بناء عالم يسوده السلام. والوقت ليس متأخراً جداً أبداً لو كانت لدينا الإرادة لتغيير الأمور.

السيد ونسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم منصبكم كرئيس للدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٥. ونود أيضا تهنئة أعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم، مؤكدين للهيئة دعم جنوب أفريقيا الكامل.

وتودّ جنوب أفريقيا أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.348)

تظل التعددية والدبلوماسية المتعددة الأطراف محور جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات التي نواجهها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا هو السبب في أننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تتفق هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، على مجموعة توصيات محددة بشأن بندي جدول أعمالها في هذه الدورة الموضوعية في بداية دورة الثلاث سنوات الحالية. لن يؤدي عدم القيام بذلك إلا إلى

مزيد من تقويض آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبالتالي التأثير سلباً على السلام والأمن الدوليين.

ويتفق وفد بلدي مع ما قالته الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، في جلستنا الافتتاحية التي قالت فيها:

”للهيئة دور أساسي تؤديه في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وإعدادها للمبادئ التوجيهية والتوصيات يمكن أن يلهم القرارات المقبلة للجمعية العامة، فضلاً عن تهيئة الساحة لإبرام معاهدات جديدة متعددة الأطراف. لكنَّ تحقيق تلك الإمكانية سيقتضي من الهيئة أن تعمل بنشاط سعياً إلى التوصل إلى حلول توفيقية من شأنها توسيع نطاق الأرضية المشتركة بيننا.“ (A/CN.10/PV.344، صفحة ٢).

تكرر جنوب أفريقيا التأكيد على القلق البالغ لحركة عدم الانحياز نظراً لعدم إحراز تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتهيب بها مجدداً تحقيق الإزالة التامة لترساناتها وأسلحتها النووية ونظم إيصالها، وفقاً لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعهد القاطع الذي قدمته في عام ٢٠٠٠ وأعيد تأكيده مرة أخرى في الوثائق الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وفيما يتعلق بجدول أعمالنا لهذه الدورة الموضوعية، نأسف لأن بند جدول الأعمال المقترح مبدئياً لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية قد حذف، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وفيما يتعلق ببند الأسلحة التقليدية في جدول أعمالنا بشأن تدابير بناء الثقة، فقد اقتربنا العام الماضي من اعتماد توصيات بشأن هذه المسألة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الهيئة من الاستفادة من مشاريع التوصيات هذه من أجل إحراز تقدم بشأنها في هذه السنة. وبوصفنا دولة طرفاً جديدةً نسبياً في معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نعتقد أن هذه الاتفاقية قد نشطت المناقشة بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. كما تكفل المعاهدة أيضاً أن تكون الدول الأطراف مطالبة باتخاذ عدد من التدابير الملموسة على الصعد الوطنية لكل منها، مما يزيد من تعزيزها للتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

وفي الختام، فإن هيئة نزع السلاح تواجه التحدي المتمثل في عدم القدرة على إحراز أي تقدم منذ عدة سنوات الآن. ونأمل أن يكون بوسع جميع الوفود إبداء الإرادة السياسية اللازمة لكي يتسنى إحراز تقدم حقيقي في هذه الدورة.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ، سيدي، أن أعرب عن تهنئتي لكم على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥. وإن وفد بلدي على ثقة بأننا في ظل قيادتكم القديرة سنمضي بجدّ قدماً في عملنا ونفي بولاية الهيئة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفد بلدي للرئيس المنتهية ولايته، فلاديمير دروبنياك، سفير كرواتيا، على قيادته وجهوده الدؤوبة في دورة العام الماضي. وفي السياق نفسه، أود أن أشكر السيدة أنجيلا كين، وأعرب عن تقديرنا لدورها القيادي والعمل الذي قامت به بصفتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وأتمنى لها كل النجاح في مساعيها في المستقبل.

وفي ضوء ذلك، يود وفد بلدي أن يهنئ السيد كيم وون – سو على تولي مهامه بوصفه الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. ونتمنى له النجاح الكبير لدى توليه مهامه الجديدة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.348).

إن أهمية هيئة نزع السلاح لا يرقى إليها شك. فهي الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح. وبوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، فهي تسمح بإجراء مناقشات متعمقة بشأن قضايا محددة لنزع السلاح، مما يؤدي إلى تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. وللأسف، منذ عام ١٩٩٩، لم نتمكن من تقديم أي توصيات كهذه، وبالتالي لم نفِ بولاية الهيئة. وعلى الرغم من أن الدورة الماضية كانت واعدة، إلا أنها لم تتمكّن من تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. ومسؤوليتنا الجماعية تقتضي أن نتغلب على المأزق الذي تعاني منه هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة منذ بداية القرن. ويتوقف الأمر علينا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نتكاتف ونقوم بتنشيط هذه الهيئة.

وأذ تدخل هيئة نزع السلاح دورة السنوات الثلاث الجديدة، يأمل وفد بلدي مخلصاً أن نتمكّن هذه المرة من الوفاء بولاية هيئة نزع السلاح وتقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق هذه النتيجة، ينبغي لجميع الدول الأعضاء إبداء الإرادة السياسية للوصول إلى اتفاق بشأن التوصيات. ونحث جميع الدول الأعضاء على إبداء المزيد من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون خلال هذه الدورة الجديدة.

تؤكد حكومة كمبوديا الملكية من جديد موقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي وتشدد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها. ويشكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبهما شرطين ضروريين لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتدعيم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ونؤكّد في هذا السياق على أهمية مبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق الدولي في وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الدور المحوري للأمم المتحدة بوصفها إطاراً عالمياً متعدد الأطراف للنظر في مسائل نزع السلاح، ينبغي أن تعالج مسائل عدم الانتشار من خلال عمليات شاملة للجميع ومفتوحة وغير تمييزية وينبغي ألا تفرض قيوداً على الوصول إلى التكنولوجيا والمواد والمعدات النووية للأغراض السلمية التي تحتاجها البلدان النامية.

ومع مراعاة أن تظلّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في إطار معالجة الأسلحة النووية، ترحب حكومة بلدي بالنتائج الإيجابية للدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

ويتطلع وفد بلدي إلى عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، المقرر عقده في نهاية هذا الشهر. من المهم أن نقيم نتائج تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال الأعوام الخمسة الماضية وأن نمضي قدما في تنفيذها على مدار السنوات الخمس المقبلة.

وأود مرة أخرى أن أشدد على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية قوية وحقيقية لدعم هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والولاية المكلفة بها. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد للعمل بصورة بناءة مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتحقيق النجاح في دورة السنوات الثلاث الحالية لهيئة نزع السلاح. ونتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في عملكم، ونحن واثقون من أنه تحت قيادتكم القديرة، سيمكننا أن نحقق نتائج إيجابية خلال سعينا جاهدين من أجل إحراز تقدم في المساعي العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.